تحقق الدور لانه صار تصور الفاعل موقوفا على الحكم والحكم موقوف على
تصور الفاعل اي والدور محال وما استلزم المحال محال او انهم اراد وا بالحكم
المحكوم به فيكون المراد بالتصديق المصدق به ونحوه بن يعقوب اقول
بعد هذا كله فالدور من فروع شيئ سهل وهو ان الحكم المذكور في التعريف
ليس من جهة انشائه الذي هو متوقف على تصوره بل من جهة كونه مميزا له
وهذا لا يتوقف على تصوره فقولهم الحكم على الشيئ فرع من تصوره اي
من حيث انشاؤه ويجاب ايضا بانه لو يحمل جزا من التعريف فلا يتوقف
صحة معرفة المعرف عليه وبه يجاب ايضا عما لو قام به اجروم في تعريف
الفاعل فيقال المرفوع ليس من التعريف ويكون من التعريف بالاعم ولا
يخفى ان قول الملخص وعندهم من جملة الموجود الخ يعني عند قوله وكل لما
يدري لوجود له ند من افراده فذكره بعده من ذكر الخاص بعد العام
اهتماما به قوله ولو يجوز ايضا دخول او في الحقيقي فلو تقول انسان
حيوان ناطق او ضاحك لما لزم عليه من ان ضاحكا فصل ولا فرق
بين ان تكون او للشك او للابهام او للتقسيم اي التخيير او الاضراب
انظر به يعقوب قوله فلو يحترز فيه من التحديد بالوجه اخرى اي
فلو قاية في ذكره ح قوله اي ولو بلفظ يجوز من اضافة الموصوف
للصفة اي بلفظ وقع فيه التجوز قوله والفرق بين الحقيقي والرسمي عطف
تفسير قوله فيجوز اي النقود المفهوم من المقام في قولنا الحيوان
الضاحك او الكاتب اي بحيث كونه على ذلك وتقول الحيوان الضاحك
او الكاتب والمنجب ما كان فيه تعدد الخواص وقوله لا في الحيوان الناطق
او الضاحك ما كان فيه تعدد الفصول واذ لجاز في الرسم الحيوان
الضاحك او الكاتب او المنجب فلا يجوز الحيوان الضاحك او الكاتب
بالطريق الاولى واجيبنا لذلك انه لو لا ذلك لكان لقائل ان يقول
الاولى للشارح ان يقول فيجوز في قولنا الحيوان الضاحك فقط اقتصر
على

على فصل في قوله لا في الحيوان الناطق فيجوز التعدد في الاول وان يحيث تزيد خاصة
لا في الثاني بحيث تزيد فصل قوله ولا يجوز ايضا جعل جزء الحد وجنسا له
اي الجزء الحسي والا فالجزء العقلي كالحيوان للانسان فيكون جنسا له كما
افاده يخفا وفيه ان الخمسة جزء عقلي لا حسي لان العشرة كالخمسة كل
منهما امر اعتباري فهو عقلي الا ان يكون جعلها جنسية باعتبار الحدود
وان مراد الشارح الجزء المحمول **باب في القضايا** وهي الحكم لانها
تتضمنه فهي كمطية وزنها فعلية والجمع وزنه فعائل باعتبار الاصل
اذ اصله قضاي بيا من ثم تصرف فيه كما تصرف في عطايا وقضية بمعنى
متضى فيها او قاضية على انه اسناد مجازي ام ذكره يخفا قوله واحكامها
اي من تناقض وعكس قوله ولها اي الحجة قوله ايضا اي كما ان للقول
الشارح هذه الثلاثة قوله وصورها وهي الهيئة التأليفية الرابطة
لمواد اشكال قوله معرفة صحيح التصديق من سقيمه ضمن المعرفة معنى
التمييز وكانه قال يفيد تمييز صحيح التصديق من سقيمه اي اذا كانت المادة
صحيحة مادتها وصورتها تميز التصديق الصحيح من الفاسد كما في قولك
العالم متغير وكل متغير حادث فلو شك انسان في ان العالم حادث وهو تصديق
صحيح فيعلم ان العالم قديم تصديق فاسد واما اذا لم تكن صحيحة المادة
او الصورة فلا تميز الصحيح من الفاسد قوله على مبادئها وهي القضايا
قوله ما احتمل ما وافقه على اللفظ وهو كالجنس يشمل الاقوال التامة والناقصة
قوله احتمل الصدق هو مطابقة نسبة الكلام للنسبة الخارجية والكذب
عدمها وحذف الكتب لتعجله والمفيد له الاحتمال لا يكون الا بين الشيئ ومقابله
وتاه بافي حق كلام الله تعالى وكلام رسله وهذا مخرج لنحو زيد وعمر وغيرهما
من الاقوال الناقصة قوله بينهم اي المناطقة قوله قضية وخبرا بالنصب على
الحالية بناء على التحقيق من انه لا يشترط في الحال الاشتقاق اما تسميته

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)